

مبطل الأصول

النايف

للشيخ سعيد أحمد البالن بوري
شيخ الحديث بدار العلوم ديوبند

مع الحواشي المفيدة

طبعة مبدية صحوة مارونة

مكتبة النشيد
كراتشي - باكستان



مبادئ الأصول

الـتـالـيـف

للشيخ سعيد أحمد البالن بوري

شيخ الحديث بدار العلوم ديوبند

مع الحواشي المفيدة

طبعة مبررة صحمة مبررة





مکتبہ القرآن
نائبیہ
مکتبہ القرآن

اسم الكتاب

نائبیہ

56

عدد الصفحات

=/ 28 روبية

السعر

1331 هـ - 1402 هـ

الطبعة الأولى

مكتبة القرآن

اسم الناشر

جمعية خوهري محمد علي الحريريه (مسجلة)

Z-3، نوور مسر سكلو حلسناك جوهر، كراشي، باكستان

+92-21-7740738

هاتف

+92-21-4023113

الفاكس

al-bushra@cyber.net.pk

البريد الإلكتروني

www.bnabbasaisha.edu.pk

الموقع على الانترنت

مكتبة البشري، كراشي۔ +92-321-2198170

يطلب من

مكتبة الحريريه، نوور مسر سكلو حلسناك جوهر۔ +92-321-4389313

المصباح، 19، نوور مسر سكلو حلسناك جوهر۔ 042-7124858-7223210

مكتبة البشري، نوور مسر سكلو حلسناك جوهر۔ 051-5773341-5557926

دار الاحلام، نوور مسر سكلو حلسناك جوهر۔ 091-2567538

مكتبة رشيدية، سرگي روڈ، کوئٹہ۔ 0333-7825484

والہذا يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

بين يدي الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أراد عباده اليسر، ولم يرد لهم العسر، والصلاة والسلام على من قال: إنما نعتمد ميسرين، ولم نضعوا معسرين. [رواه البخاري]

أما بعد: فقد يُدرّس في المعامل الإسلامية والمدارس العربية مبادئ "أصول الشاشي" في أصول الفقه، وهو كتاب مائع نافع، لكن أسلوبه قديم، وأبحاثه منشورة، وأمثلته متنوعة، فهو مرتفع عن مستوى الطلاب الواعدين إلى المدارس الدينية، فيقاسي المدرس في تدريسه مقاساةً، فكان من الواجب أن يدرس قبله كتابٌ يسهل طريقه، ويقرب محتواه، ويهد لمعاده، فوضعتُ هذا الكتاب رجاء أن يملأ الفراغ.

ومبادئ الشيء: قواعده الأساسية التي يقوم عليها، فهذا مبادئ الأصول، أي مبادئ أصول الشاشي، أي في طيه مضامينه الأساسية، وهو مبادئ لأصول الفقه كذلك، فقد يشتمل على معزاها.

واستفدتم في ترتيبه من "أصول الشاشي" وتسهيله - للعالم السيل محمد أنور البدحستاني - و"نور الأنوار" و"كشف الأسرار" شرح المصنف على "المنار"، فالحق بخري أصحابها أحسن الجزاء، وتقبل هذا العمل المتواضع بفضله وكرمه (آمين) وصلى الله على النبي الكريم، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

كتبه

سعيد أحمد عيسى الله عنه المالى بوري

المدرس بدار العلوم ديوبند

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

[تعريف أصول الفقه]

فأصول الفقه علم يبحث فيه عن القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام العملية عن الأدلة الشرعية.

والأدلة الشرعية: هي الكتاب والسنة والإجماع والقياس.

وموضوعه: الأدلة الشرعية من حيث إيصالها إلى الأحكام العملية.

وغايته: معرفة الأحكام العملية من الأدلة الشرعية، والتمكن من استنباطها منها.

ولما كانت الأدلة الشرعية أربعة وجب أن يبحث عنها؛ ليعلم به طريق تحريج الأحكام.

فأصول الفقه: الأصول: جمع أصل، وهو لغة: ما ينشئ عليه الشيء، كأصل الخدار وأصل الشجرة، واصطلاحاً: هي الأدلة الشرعية. والفقه لغة: الفهم، واصطلاحاً: هو علم الأحكام الشرعية العملية. **يتوصل بها:** يتوصل إليه بوصلة أو سبب، أي توسل وتقرب (من قواعد في ذميج بچلچا جاتے، نزدیک ہو جاتے) **الأحكام العملية:** هي الأحكام الفرعية، والأحكام الأصلية: هي الأحكام الاعتقادية الكلامية.

والتمكن: التمكن من الشيء: قدر عليه (دال سے احکام نکالنے کی قادر ہونا)

البحث الأول في كتاب الله تعالى

[تعريف الكتاب]

الكتاب: هو القرآن المنزل على رسول الله ﷺ، المكتوب في المصاحف، المنقول عنه نقلاً متواتراً بلا شبهة فيه.
وأجرى الأصوليون في كتاب الله تعالى وكذا في سنة رسول الله ﷺ أربع تقسيمات، يحصل منها عشرون قسمًا.

[التقسيم الأول]

التقسيم الأول باعتبار الوضع.

اللفظ باعتبار وضعه للمعنى على أربعة أقسام: الخاص والعام والمشارك والمؤول.

[تعريف الخاص]

١- الخاص: لفظ وضع لمعنى معلوم أو لمسمى معلوم على الانفراد، سواء

باعتبار الوضع. أي من حيث إنه وضع لمعنى واحد أو أكثر، مع قطع النظر عن استعماله في معناه الحقيقي أو المجازي، ومع قطع النظر عن ظهور المعنى أو خفاؤه.

والمؤول. اللفظ إما أن يدل على معنى واحد أو أكثر، فإن كان الأول، فإما أن يدل على الانفراد عن الأفراد، فهو الخاص، أو أن يدل مع الاشتراك بين الأفراد، فهو العام، وإن كان الثاني، فإما أن يترجح أحد معانيه بالتأويل، فهو المؤول، وإلا فهو المشترك، والمؤول في الحقيقة من أقسام المشترك. (مور الأنوار) **الانفراد**: المراد بالانفراد قطع المشاركة، أي يدل اللفظ على معنى واحد، سواء كان ذلك المعنى واحداً بالشخص أو بالنوع أو بالجنس أو بالمعنى الحقيقي، كالعلم والجهل، أو بالمعنى الاعتباري كاتجاه الأعداد.

كان ذلك المعنى شخصاً كريداً، أو نوعاً كرجل، أو جساً كإنسان.

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّعْنَ بَأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾: كلمة "ثلاثة" اسم خاص وضع لعدد معلوم، مراد بالقرء الحيض، فإذا طلقت ^(القرة ٢٢٨) في الطهر تكون عدتها ثلاث حيض كواحد.

حكمه: الخاص دليل قطعي، يجب العمل به؛ لأنه يتناول مدلوله قطعاً. الملحوظة: من أقسام الخاص الأمر والنهي والمطلق والمقيد يأتي بها فيما بعد.

[تعريف العام]

٢- العام: لفظ يشمل جمعاً من الأفراد إما لفظاً، كـ "مسلمين" و "مشركون"، وإما معنى كـ "من" و "ما"، و "قوم" و "رهط". ثم العام نوعان:

(١) عام لم يخص عنه شيء، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾. وقوله تعالى: ﴿فَاقْرَأْ أَوْ مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ ^(الزمل ٢٠) ^(الأهل ٧٥)

كإنسان: هذه الأمثلة على اصطلاح الأصوليين، وأما على اصطلاح المنطقيين، فتعال النوع: إنسان، ومثال الجنس: حيوان. في الطهر: لأن الطهر هو العادة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء (سورة الطلاق: ١)

من الأفراد: أي يتناول أفراداً متفقة الحدود على سبيل الشمول، وأما المشترك فيتناول أفراداً مختلفة الحدود. **ككل شيء**: كلمة "كل" عامة لم يخص عنه شيء، وكذلك كلمة "شيء" عامة لم يخص عنه شيء. **من القرآن**: كلمة "ما" عامة في جميع ما تيسر من القرآن، فلا يتوقف صحة الصلاة على قراءة المعاشخة.

حكمه: هو قطعي بمنزلة الخاص، يجب العمل بمبدلولة.

(ب) وعام حصّ عنه البعض، كقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ حصّ

عنه البيع الذي فيه الربا بقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾

(القرة: ٢٧٥)

حكمه: يجب العمل به في الباقي مع احتمال التخصيص، ولا يبقى قطعياً بل يصير ظلياً.

فائدة: التخصيص قد يكون بمخصص مجهول، كقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ

الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾؛ لأن البيع الذي فيه الربا مجهول، وقد يكون بمخصص

معلوم، كقول الأمير: "اقتلوا المشركين، ولا تقتلوا أهل الذمة".

[تعريف المشترك]

٣- المشترك: لفظٌ وضع لمعنيين مختلفين أو لمعاني مختلفة الحقائق،

كـ "جارية" و "المشتري" و "القرء".

حكمه: إذا أريد أحدُ معانيه لا يراد معناه الآخر.

مبدلولة: فلا يعمل في مقاشته غير الواحد، ويعمل به على وجه لا يصح به حكم العام.

احتمال التخصيص: فإذا قام الدليل على التخصيص في الباقي، يجوز تخصيصه بغير الواحد أو

القياس، حتى يفي أقل أفراد، وهو ثلاثة إذا كان العام جمعاً، ومرد واحد إذا كان حساً.

الربا: الربا لغة: الزيادة، وكل بيع لا يخلو عن زيادة، ولم يعلم من الآية أي زيادة غني به، فهذا

التخصيص بمخصص مجهول، لم جاء بيانه في الحديث، وهو حديث الربا في الأشياء السنة.

أهل الذمة: عهد يعطى للمواطنين غير المسلمين في دولة المسلمين بالحفاظ على أرواحهم

وأموالهم وعدم المساس بأديانهم. **كحاربة الخ:** وضع للأمة والسيف، والمشتري: لأحد

البيع وكتوكب السماء، والقرء: للحيض والطمهر.

معناه الآخر: كما إذا أريد الحيض من القرء لا يجوز أن يراد به الطهر.

[تعريف المؤول]

٤- المؤول: لفظ تُرُحِّجُ بعضُ معانيه بغالب الرأي، كترجيح معنى الخيض من القرء عند الأحاف.
حكمه: وجوب العمل به مع احتمال الخطأ.

[التقسيم الثاني]

التقسيم الثاني باعتبار الاستعمال.

اللفظ باعتبار استعماله في المعنى الموضوع له أو غيره، وباعتبار استعماله مع انكشاف معناه أو استتاره على أربعة أقسام: الحقيقة والمجاز والصريح والكناية.

[تعريف الحقيقة]

١- الحقيقة: لفظ أريد به ما وضع له، كالأسد للحيوان المفترس، والصلاة للأركان المخصوصة.

غالب الرأي وأما إذا تُرُحِّجُ بعضُ معاني المشترك بيان المتكلم، فهو المفسر، وحكم المفسر: وجوب العمل به قطعاً. **الحقيقة إلخ**: اللفظ إن استعمل في معناه الموضوع له فهو حقيقة، أو في غير الموضوع له فهو مجاز، ثم كل منهما إن استعمل بانكشاف معناه فهو الصريح، وإلا فهو الكناية، فالصريح والكناية يجتمعان مع الحقيقة والمجاز.

ما وضع له: المراد بالوضع تعيين اللفظ للمعنى بحيث يدل عليه من غير قرينة، فإن كان ذلك التعيين من جهة واسع اللغة، فوضع لغوي، وإن كان من الشارع، فوضع شرعي، وإن كان من قوم مخصوص، فوضع عرفي خاص، وإلا فوضع عرفي عام.

حكمها: وجود ما وضع له خاصاً كان أو عاماً.

[تعريف المجاز]

٢- المجاز: لفظ أريد به غير ما وضع له لمناسبة بينهما، كالأسد للرجل الشجاع.

حكمه: وجود ما استعير له خاصاً كان أو عاماً.

[تعريف الصريح]

٣- الصريح: لفظ يكون المراد به واضحاً، كـ "بعث" و "اشترت".
حكمه: يوجب ثبوت معناه، ولا يحتاج إلى النية، كقوله: أنت طالق، يفيد الحكم من غير حاجة إلى النية.

[تعريف الكناية]

٤- الكناية: لفظ لا يفهم معناه إلا بقريئة، كقوله: أنت هائن.
حكمه: يوجب ثبوت معناه عند وجود النية أو بدلالة الحال.

[التقسيم الثالث]

التقسيم الثالث باعتبار ظهور المعنى وحفائه.

اللفظ باعتبار ظهور المعنى على أربعة أقسام: الظاهر والنص والمفسر

خاصاً كان أو عاماً: فالحقيقة تجمع مع الخاص والعام جميعاً، وكذا المخار يجمع معهما.
بدلالة الحال: المراد بها الحالة الظاهرة الملبدة للمفصود، كـ "مداكرة الطلاق أو العصب".

الظاهر: هذه الأقسام كلها بعضها أولى من بعض، فيوجد الأدنى في الأعلى، ولا تنافي بينها، وكذا في متفاداتها.

والحكم، وباعتبار حفظه أيضاً على أربعة أقسام: الحفي والمتكفل والحمل والمنتشاه، فهي من المتقابلات.

[تعريف الظاهر]

١ - الظاهر: كلام ظهر المراد به للسامع بنفس السماع من غير تأمل، كقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ ظاهر في حل البيع وحرمة الربا. (الفرقة ٢٧٥)

حكمه: وجوب العمل بما ظهر منه محاصاً كان أو عاماً مع احتمال إرادة الغير.

[تعريف النص]

٢ - النص: ما سبق الكلام لأحله، كقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ سبق لبيان التفرقة بين البيع والربا. (الفرقة ٢٧٥)
حكمه: وجوب العمل بما وضح منه محاصاً كان أو عاماً

من المتقابلات - فالحفي: ضد الظاهر، والمشكل ضد النص، والحمل ضد المفسر، والمنتشاه ضد الحكم، ووجه الخصر: إن ظهر معنى اللفظ، إما أن يحتمل التأويل أو لا، فإن احتمله، فإن كان ظهور معناه بمجرد الصيغة فهو الظاهر، وإلا فهو النص، وإن لم يحتمله، فإن قلّ الشك فهو المفسر، وإلا فهو الحكم، وإن حفي معناه، فلما أن يكون حفاؤه لغراض غير الصيغة فهو الحفي، أو لنفس الصيغة، فإن أمكن إدراكه بالتأمل، فهو المشكل، وإن لم يمكن، فإن كان البيان مرجحاً من جانب الشكل، فهو الحمل، وإلا فهو المنتشاه.

احتمال إرادة الغير. والمراد من الاحتمال: الاحتمال الناشئ من غير دليل، فلا يعتبر، والظاهر قطعي يصح إثبات الحدود به.

مع احتمال التأويل والتخصيص.

[تعريف المفسر]

٣- المفسر: ما ظهر المراد به من اللفظ بيان من قبل المتكلم بحيث لا يبقى معه احتمال التأويل والتخصيص، كقوله تعالى: ﴿فَسَجِدْ الْمَلَائِكَةَ كُلَّهُمْ^(١٣) أَجْمَعُونَ﴾.

حكمه: وجوب العمل بمدلوله قطعاً مع احتمال النسخ في زمان الوحي.

[تعريف المحكم]

٤- المحكم: ما ازداد قوة على المفسر بحيث لا يقبل التأويل والتخصيص والنسخ أصلاً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً﴾.

(الأنعام: ٧٥)

(يوسف: ١١)

حكمه: لزوم العمل والاعتقاد به لا محالة.

وهذه الأربعة أربعة أخرى تقابلها:

[تعريف الخفي]

١- الخفي: ما خفي مراده بعارضي غير الصيغة، كقوله تعالى:

احتمال التأويل والتخصيص: ولما احتمل النص هذا الاحتمال: كان الظاهر الذي هو دونه أولى بأن يتمله، ولكن مثل هذه الاحتمالات لا نصر بالقطعية، وإنما يظهر التعاوت بينهما عند المقابلة، فيترجح النص على الظاهر. **فَسَجِدْ الْمَلَائِكَةَ**: ظاهر في العموم، إلا أن احتمال التخصيص قائم، فاستد باب التخصيص بقوله: "كلهم"، ثم بقي احتمال المنرفة في السجود، فاستد باب التأويل بقوله: "أجمعون".

غير الصيغة: أي لا يكون حملاً من حيث الصيغة واللفظ، بل لأمر خارجي آخر

﴿وَالسَّارِقُ وَالشَّارِقُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ظاهر في السارق، حفي في الطرار والنباش.

حكمه: وجوب الطلب حتى يزول عنه الخفاء.

[تعريف المشكل]

٢- المشكل: ما ازداد خفاءً على الحفي، كمن حلف بأنه لا يأتدّم.

حكمه: لا يبال المراد منه إلا بالطلب، ثم التأمل في معناه.

[تعريف المحمل]

٣- المحمل: ما ازداد خفاءً على المشكل؛ لأنه يحتمل وجوهاً، فصار بحال

لا يعلم المراد به إلا ببيان من قبل المتكلم، كقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الزَّيْبَ﴾
(المرءة ٢١٥)

والسارق إلخ. السارق: من يأخذ مال الغير حفية، والطارق: من يقطع الحبوب ويأخذ الفلوس، والنباش: من يسئ القصور ويأخذ الأكفاد، وجه الخفاء في الطرار زيادة في النعي على السارق، وفي النباش نقصان في النعي. يزول عنه الخفاء: فإذا كان راداً على الظاهر كالتضرار يُلحق به في الحكم، وإن كان ناقصاً عنه كالنباش لا يلحق به.

ازداد خفاءً على الحفي: أي كان معافاه أكثر من خفاء الحفي؛ لأن الخفاء فيه لأجل عس اللطف، لا لأمر خارجي.

لا يأتدّم: أي لا يأكمل الإدام، والإدام: ما يستمرّ (نحو ثوب طلى جاك أو رتقين كى جاك) به الحر، فهو ظاهر في الحفل والندس (عصير الرطب)، مشكل في اللحم والبيض والحسن.

التأمل في معناه: أي يطلب معنى الاتدّام، ثم يتأمل فيه، هل ذلك المعنى يوجد في اللحم وغيره أم لا؟ قبل المتكلم: أي لا يكفي فيه الطلب والتأمل، بل تبقى الحاجة إلى بيان المحمل المتكلم. الزبا: هو الزيادة مطلقاً، وهي غير مرادة؛ لأن كل بيع يوجد فيه الزيادة، بل المراد: هي الزيادة المحصورة، وهي الخالية عن العوض في بيع القدرات المتحاسة، فيه النبي ﷺ في حديث الأشياء السنة.

حكمه: لا يعمل به إلا بعد بيان المتكلم المحيل.

[تعريف المتشابه]

٤ - المتشابه: ما ازداد خفاء على المحمل بحيث لا يعلم المراد منه أصلاً، كـ "الحروف المقطعات" و "صفات الله المتشابهة".

حكمه: التوقف مع اعتقاد حقية المراد به إلى أن يأتي البيان من قبل المتكلم.

[التقسيم الرابع]

التقسيم الرابع باعتبار الدلالة.

اللفظ باعتبار الدلالة على الحكم على أربعة أقسام: عبارة النص وإشارة النص ودلالة النص واقتضاء النص.

[تعريف عبارة النص]

١ - عبارة النص: ما سيق الكلام لأجله، وأريد به قصداً، كقوله تعالى:

﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ سيق لإيجاب نفقتها وكسوتها.

(المرءة: ٢٣٢)

المتشابهة المتشابهة على قسمين: الأول: ما لا يفهم معناه أصلاً، كالحروف المقطعات في أوائل السور، والثاني: ما يفهم معناه اللغوي، ولكن لا يظهر منه مراد الشارع، كاليد والوجه والساق. **عبارة النص** إيجز المراد من النص هما اللفظ الذي يفهم منه الشيء، سواء كان ظاهراً أو بصاً أو مفسراً أو محكماً، وسواء كان حقيقة أو مجازاً، خاصاً أو عاماً، ويسعى أن يعلم أن الأحكام الثلاثة بأي طريق من هذه الطرق الأربعة للدلالة تكون ثابتة بظاهر النص دون القياس والرأي. **لإيجاب نفقتها وكسوتها** إن كان المراد به إعجاب بعقتها وكسوتها؛ لأجل أنها روحه وسكوته، فلا مصابقة فيه، وإن كان لأجل أنها مرصعة لولده، يحمل على أهم مطلقات منقصية عذري.

حكمه: وجوب ما ثبت بما قطعاً.

[تعريف إشارة النص]

٢- إشارة النص: ما ثبت بالنص، ولكن لم يسبق الكلام لأجله، فلا يكون طاهراً من كل وجه، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِحْسَانٌ﴾ فيه إشارة إلى أن النسب إلى الآباء.

حكمه: وجوب ما ثبت بما قطعاً، إلا أن عبارة النص أحق عند التعارض.

[تعريف دلالة النص]

٣- دلالة النص: ما ثبت بعلة النص لغة لا اجتهداً، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْرُؤْهُمَا آفٌ﴾، علم منه حرمة الضرب والشتم ^(الآباء ٢٢) حكمه: وجوب ما ثبت بما قطعاً، وتفيد عموم الحكم لعموم علته.

[تعريف اقتضاء النص]

٤- اقتضاء النص: ما لا يمكن العمل بالنص إلا بشرط تقدمه عليه،

إلى الآباء عرف بلام الاختصاص: أن الأب هو الذي احتصر هذه النسبة.

أحق عند التعارض لا اختصاصه بالسوق، كقوله تعالى: ﴿تَقَعْدَ شَعْرَ دَهْرَهَا لَا تَصُومَ وَلَا تَقْصُ﴾، يفهم منه إشارة أن أكثر الحبيص خمس عشر يوماً، ولكنه معارض بقوله تعالى: ﴿أَمَّا الْحَبِصُ فَلَا يَوْمَ وَلَا لَيْلَةٍ﴾، وأكثره حشره أيام، روي عن ستة من الأصحاب، وهذه عبارة النص، فوجهت على الإشارة **لا اجتهداً** هذا هو الصارق بين دلالة النص والقياس، بأن العلة في الأول لغوية وفي الثاني اجتهدية. **حرمة الضرب والشتم**: لأن علة حرمة التأنيب هي دفع الأذى عنيهما، وهذه العلة يفهمها العام بأوصاف البعة بأول سماع الآية. تقدمه عليه. فالتقصي! (اسم المفعول) زيادة عن النص، بحيث لا يصبح معنى النص إلا ما.

كقوله: أنت طالق يقتضي تبوت الطلاق، وكقوله **عَلَّاهُ**: رفع عن أمي الخطأ والنسيان، أي حكمهما.

حكمه: يثبت للمقتضي بالضرورة، فيستقدر بقدرها، فلا يصح نية الثلاث في "أنت طالق".

وبعد الفراغ من الأقسام العشرين نذكر شيئاً من متعلقاتها.

[أقسام الخاص]

ومن الخاص الأمر والنهي.

[تعريف الأمر]

فالأمر لغة: قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء: "افعل".

واصطلاحاً: إلزام الفعل على الغير، كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾

(البقرة: ٤٣)

وحكمه: موجب الأمر المطلق الوجوب، إلا إذا قام الدليل على خلافه.

[تعريف النهي]

والنهي لغة: قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء: "لا تفعل".

واصطلاحاً: إلزام ترك المفعول على الغير، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّانِيَ﴾

(الاسراء: ٣٤)

وحكمه: موجب النهي للطلق وجوب الامتناع، إلا إذا قام الدليل على خلافه.

الأمر والنهي: لأن صيغة الأمر لفظ خاص وضع لمعنى معلوم وهو الطلب، والنهي ضده، فهو أيضاً من الخاص. **الأمر المطلق** أي الخالي عن القرينة الدالة على الوجوب أو عدمه. على خلافه: فقد يحى الأمر للإباحة والإرخاء والبدن وما إلى ذلك.

أما يتعلق بالأمر

١ - الأمر بالفعل لا يقتضي التكرار، فمعنى "صلوا" أدوا الصلاة مرة، وما تكرر من العبادات فتكرر أسبابها.

٢ - الواجب بالأمر نوعان:

(أ) أداء: وهو تسليم عين الواجب بالأمر.

(ب) وقضاء: وهو تسليم مثل الواجب بالأمر.

تم الأداء نوعان:

(أ) كامل: وهو تسليم عين الواجب مع الكمال في صفته، كأداء الصلاة في وقتها بالجماعة.

حكمه: يخرج به عن العهدة.

(ب) قاصر: وهو تسليم عين الواجب مع النقصان في صفته، كأداء الصلاة بدون قراءة الفاتحة، وبدون تعديل الأركان.

حكمه: إن أمكن حرم النقصان بالمثل يلحق به، وإلا يسقط حكم النقصان إلا في الإثم.

تكرار أسبابها إذا وجدت العبادة بنفسها يتوجه الأمر لأداء ما وجب فيها عليه، مثلاً: الواجب في وقت الظهر هو الظهر، فتوجه الأمر لأداء ذلك الواجب، ثم إذا تكرر الوقت تكرر الواجب، **إلا في الإثم** فلو ترك الفاتحة سهواً بسعدت لسهواً، إذا طأ مثل شرعاً، ولو صلى بدون تعديل الأركان لا يمكن تداركه بالمثل، إذا لم يترك شرعاً، فتصح الصلاة مع الكراهة وبأنه.

والقضاء أيضاً نوعان:

(أ) كامل: وهو تسليم مثل الواجب صورة ومعنى، كقضاء الصلاة.

(ب) وقاصر: وهو تسليم مثل الواجب معنى فقط، كقضية الصلاة بعد الموت.

فائدة: الأصل هو الأداء، كاملاً كان أو ناقصاً، وإنما يصار إلى القضاء عند تعذر الأداء.

فائدة: الأصل في القضاء هو الكامل، وإنما يصار إلى القاصر عند العجز عن الكامل.

فائدة: ما لا مثل له لا صورة ولا معنى، لا يمكن إيجاب القضاء فيه، ويتقل حكمه إلى الآخرة، كالمناقع لا تضمن بالإتلاف.

فائدة: إذا ورد الشرع بالمثل مع أنه لا يماثله صورة ولا معنى، يكون مثلاً له شرعاً، كالقضية في حق الشيخ الفاني مثل الصوم.

٣- المأمور بالأمر نوعان:

(أ) مطلق عن الوقت، كالزكاة والحج وصدقة الفطر.

حكمه: يكون الأداء فيه واجباً على التراخي، بشرط أن لا يقوته في العمر.

لا تضمن بالإتلاف. كما إذا غصب عبداً فاستخدمه شهراً، أو داراً فسكن فيها شهراً، ثم ردَّ المصروب إلى المالك، لا يجب عليه ضمان المانع لأن إيجاب الضمان بالمثل فيها متعذر، وكذا إيجابه نالعين متعذراً لأن العبي لا تكون مثل المبيعة، لا صورة ولا معنى.

في العمر: أما التسارعة إلى الأمثال، فمستلزمة إليها.

(ب) ومقيد به: وهو الموقت، وهو نوعان.

نوع: يكون الوقت ظرفاً للفعل، كالصلاة.

حكمه: لا يشترط استيعاب كل الوقت بالفعل، ولا ينافي وجوب فعل فيه وجوب فعل آخر فيه من جسسه، ولا صحة فعل آخر فيه من جسسه، ولا يتأدى المأمور به إلا بتعيين النية وإن ضاق الوقت.

ونوع: يكون الوقت معياراً للفعل، كالصوم.

حكمه: إذا عين المشرع له وقتاً، لا يجب غيره في ذلك الوقت، ولا يجوز أداء غيره فيه، ويسقط شرط التعيين، كالصوم في رمضان.

٤- الأمر بالشئ، يدل على حسن المأمور به إذا كان الأمر حكماً.

ثم المأمور به في حق الحسن نوعان:

(١) حسن بنفسه: مثل الإيمان بالله تعالى وشكر النعم والصدق والعدل والصلاة ونحوها من العبادات الخالصة.

حكمه: إذا وجب أدائه لا يسقط إلا بالأداء، وهذا فيما لا يختمل السقوط، كالإيمان بالله تعالى، وأما ما يختمل السقوط،

ظرفاً للفعل: المراد بالظرف أن لا يكون المأمور به مستوعباً لجميع الوقت، بل يوصل عنه.

وجوب فعل آخر: هو يدور بالصلاة في وقت الظهر ثمرة.

ولا صحة فعل آخر: هو شغل جميع وقت الظهر بغير الظهر بجوار. **معياري.** التعيين- الظرف المساوي للظروف، كالوقت للصوم. **في رمضان.** فلو صام الصحيح المقيم في رمضان عن واجب آخر، بلغ عن رمضان، لا عما نوى، وكذا يسقط شرط التعيين، فيصح تعطيل النية، ولا يسقط أصل النية.

فهو يسقط بالأداء أو بإسقاط الأمر.

(ب) وحسن لغيره: مثل السعي إلى الجمعة والوضوء للصلاة.

حكمه: يسقط لمأمور به بسقوط ذلك الغير.

فائدة: وقريب من هذا النوع الحدود والقصاص والجهاد؛ فإن الحد حسن؛ لكونه راحراً عن الجناية، والجهاد حسن؛ لدفع شر الكفرة وإعلاء كلمة الله.

[ما يتعلق بالمنهي]

المنهي عن الشيء يقتضي صفة القبح للمنتهي عنه، إذا كان التامهي حكيماً. والمنهي عنه: إما أن يكون قبيحاً لعينه وضعاً أو شرعاً، كالكفر وبيع الحر، أو لغيره وصفاً أو مجاوراً، كصوم يوم النحر والبيع وقت النداء.

بإسقاط الأمر: إذا وحت الصلاة في أول الوقت، يسقط الواجب بالأداء أو باعتراض الجنون والخمس والنفاس في آخر الوقت؛ لأن الشرع أسقطها عنه عند هذه العوارض، ولا يسقط نصيب الوقت، ولا بعدم الماء والناس وجود **السعي إلى الجمعة (ج)**. (سعي حسن) لكونه مفضياً إلى أداء الجمعة، والوضوء حسن؛ لكونه مفتاحاً للصلاة. **يسقط ذلك الغير:** فلا يثبت السعي على من لا جمعة عليه، ولا يجب الوضوء على من لا صلاة عليه.

والمنهي عنه: هذا تقسيم حسب أقسام القبح **قبيحاً لعينه (ج)**. أي تكون ذاته قبيحة بقطع النظر عن الأوصاف اللازمة والعوارض المجاورة وضعاً؛ أي من حيث إنه وضع للقيح العقلي، بقطع النظر عن ورود الشرع، كالكفر قبيح في أصل وضعه، والعقل يجرمه ولو لم يرد به الشرع؛ لأن حرمة كتمان النعم مركوزة في العقول السليمة. أو شرعاً؛ أي وردت شرعاً بهذا، وإلا فالعقل يجوزها، كبيع الحر؛ لأن القبح فيه لأجل أن الشرع حرم البيع بمبادلة مال بمال، والحر ليس بمال عنده وضعاً، أي لازماً له غير صدق عنه، كصوم يوم النحر =

فالفهي نوعان:

(أ) هي عن الأفعال الحسية كالزنا وشرب الخمر والكذب والظلم.
حكمه: يكون المنهي عنه عين ما ورد عليه النهي، فيكون قبيحاً ولا يكون مشروعاً أصلاً.

(ب) وهي عن الأفعال الشرعية، كالنهي عن الصوم في يوم النحر والصلاة في الأوقات المكروهة.

حكمه: يكون المنهي عنه غير ما أضيف إليه النهي، فيكون حسناً بنفسه، قبيحاً لغيره، ويكون المباشر مرتكباً للحرمة لغيره، لا لنفسه.
قائمة: حرمة الفعل لا تساقى ترتب الحكم عليه، كطلاق الحائض.

= فإن الصوم في نفسه عادة. وإنما حرم لأجل أن يومه الحر يوم صياغة الله تعالى، وفي الصوم إغراس عنها، وهذا المعنى لازم لهذا الصوم مخلوقاً، أي في حبس الأحياء، ومضاعف عنه في حبس آخر، كالبيع وقت الداء، فالبيع في ذاته أمر مشروع، وإنما حرم وقت الداء لأن فيه ترك السعي إلى الجمعة، وهذا المعنى مما يخلو به في حبس الأحياء ويقتضيه في حبسها.
فالفهي نوعان هذا تقسيم نحسب ما يقع عليه النهي **الأفعال الحسية** ما تكون معانيها المعلومة القديمة قبل ورود الشرح تابعة على حاشا، لا تغير بالشرح، كالقتل والزنا وشرب الخمر، بقيت معانيها وماهاياها بعد نزول الشرح على حاشا، ولا يراد أن حرمتها حسية معلومة بالحس لا تتوقف على الشرح.

الأفعال الشرعية ما تغيرت معانيها الأصلية بعد ورود الشرح، كالصوم هو الإمساك في الأصل، وزيادت عليه في الشرع أشياء، والصلاة: هي الدعاء وزيادت عليه في الشرع أشياء.

[المطلق والمقيد]

ومن الخاص المطلق والمقيد.

[تعريف المطلق]

فالمطلق: ما يدل على نفس الذات، دون خصوص صفاتها، كالرقة في قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَةٍ﴾ في كفارة اليمين. حكمه: المطلق يجري على إطلاقه.

[تعريف المقيد]

والمقيد: ما يدل على الذات مع خصوص صفاتها، كالرقة في قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَةٍ مَوْمِنَةٍ﴾ في كفارة قتل الخطأ. حكمه: المقيد يجري على تقيده.

[ما يتعلق بالحقيقة والمجاز]

١- ما دام أمكن العمل بالمعنى الحقيقي سقط المعنى المجازي؛ لأنه مستعار، والمستعار لا يزاحم الأصل، كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُوَاعِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ محمول على ما ينعقد - وهو المنعقدة فقط -

(الثانية: ٨٩)

المطلق والمقيد. الخاص قد يرد مطلقاً عن التقييد، أي يذكر الشيء باسمه فقط، ولا يقرن به صفة وغيرها، فيكون مردأً شائعاً في حسه، وقد يرد مقيداً بصفة أو شرط أو زمان أو عدد أو شيء يشبه ذلك، فلا يكون شائعاً في حسه. **على إطلاقه** أي إذا أمكن العمل بإطلاقه، فلا يجوز تقييده بشيء غير الواحد أو القياس.

تقيده فلا يجوز تحرير مطلق الرقة في كفارة قتل الخطأ، بل لا بد من تحرير رقة مؤمنة.

لأنه حفيظة هذا اللفظ، دون معنى العزم، حتى يشمل العموس والمعقدة جميعاً؛ لأنه محاز، والمجاز لا يراحم الحفيظة.

[أنواع الحفيظة]

٢- الحفيظة على ثلاثة أنواع:

(أ) حفيظة متعذرة: كمن حلف لا يأكل من هذه الشجرة أو من هذا القدر.

(ب) وحفيظة مهجورة: كمن حلف لا يضع قدمه في دار فلان.

(ج) وحفيظة مستعملة: وأمثلته كثيرة.

أحكامها:

(أ) في القسمين الأولين يصار إلى المجاز بالاتفاق، فيراد من الشجرة ثمرها أو ثمنها، ومن القدر ما يحل فيه، ومن وضع القدم مطلق الدخول.

(ب) وفي القسم الآخر إن لم يكن حاز مجاز متعارف، فالحفيظة أولى بلا خلاف.

(ج) ولو كان حاز مجاز متعارف والحفيظة أولى عند أبي حنيفة رحمته...

متعذرة أي لا يمكن الوصول إليه إلا بمشقة. **مهجورة** أي يمكن الوصول إليه، ولكن الناس تركوه، كما أن وضع القدم في الدار حراماً من خارج يمكن، لكن الناس هجروه، فيراد الدخول ليعرف. أو **ثمنها** إن لم تكن الشجرة ذات ثمر يراد بها ثمنها الحاصل بالمبيع.

مطلق الدخول فهو تكلف وأكل من عين النحلة ومن عين القدر، لم يثبت، وكذا لو وضع القدم في الدار من غير دخول، لم يثبت.

مجاز متعارف: ما كان غالب الاستعمال من الحفيظة أو عادياً في انهم من اللفظ.

والعمل بعموم المجاز أولى عند أبي يوسف ومحمد رحمهما.

- ٣- المجاز خلفٌ عن الحقيقة في حق اللفظ عند أبي حنيفة رحمهما، وعندهما حلفٌ عن الحقيقة في حق الحكم فلو كانت الحقيقة ممكنة في نفسها، إلا أنه امتنع العملُ بها لما منع بصار إلى المجاز، وإلا صار الكلام لهما عندهما، وعنده بصار إلى المجاز وإن لم تكن الحقيقة ممكنة في نفسها.
- مثاله: إذا قال المولى لعبده وهو أكبر سناً منه: "هذا ابني"، لا بصار إلى المجاز عندهما؛ لاستحالة الحقيقة، وعنده بصار إلى المجاز، فيعتق العبد.
- ٤- لا يراد المعنى الحقيقي والمجازي معاً من لفظ واحد في حالة واحدة، كقوله تعالى: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾، لما أريد من "اللامسة" المعنى المجازي، وهو "الجماع"، سقط إرادة المعنى الحقيقي، وهو المس باليد.
- ٥- لا بد لاستعمال اللفظ في غير ما وضع له من مناسبة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، كالأسد للرجل الشجاع.

عند أبي يوسف ومحمد: كما إذا حلف: لا يأكل من هذه الحطة، أو لا يشرب من الفرات، فعنده بحث إذا أكل من عين الحطة قطعاً، أو شرب من الفرات كمرعاً، وعندهما: بحث إذا أكل من الحيز أو من عيشها، وكذلك إذا شرب بالإداء والعرف، أو هما وبالكمر جمعاً، وعموم المجاز: معنى مجازي آخر عام شامل لأفراد الحقيقة والمجاز معاً.

في حق اللفظ: أي في حق التكلم فقط، يعني لا بد لصحة المجاز من استقامة الأصل من حيث العربية، وإن لم يستفد المعنى الحقيقي، فصار إلى المعنى المجازي.

في حق الحكم: أي في حق الحكم أيضاً.

المس باليد: فأنس باليد لا يكون ناقصاً للوضوء.

والانصال في أحكام الشرع بين المعنى الحقيقي والمجازي على نوعين:

الأول: الانصال بين العلة والحكم، كالاتصال بين الشراء والمالك.

والثاني: الانصال بين السبب والحكم، كالاتصال بين ملك الرقبة وملك المنعة.

حكمه: يصح المجاز في الأول من الجانبين، وفي الثاني من جانب واحد، وهو ذكر السبب وإرادة الحكم.

الأمثلة: إذا قال: "إن ملكت عبداً فهو حر"، وأراد من المالك الشراء: يصح، ولو قال: "إن اشتريت عبداً فهو حر" وأراد من الشراء المالك، يصح أيضاً.

ولو قال لامرأته: "حررتك" ونوى به الطلاق، يصح، ولو قال لأخته: "طلقتك" ونوى به التحرير، لا يصح.

العلة الخ الوصف الذي يباطل به الحكم الشرعي، يوجد الحكم بوجوده، ويتحلف باعدامه، كما يأتي في باب القياس، والشراء علة للملك. **السبب الخ** ما يوصل إلى الشيء من غير تأثير فيه، وملك الرقبة سبب ملك المنعة في الأمة. **إن ملكت عبداً الخ** فملك نصف العبد، فباعه، ثم ملك النصف الآخر، ثم يعقل؛ لأنه لم يمتنع في ملكه كل العبد، والمالك في العرف يطلق على من كان عبده ذلك الكامل، ولو أراد من المالك الشراء يعقل؛ إذ لا يلزم لكون الرجل مشترى أن يمتنع الشيء في ملكه كاملاً، وكذا عكسه، أي لو عي بالشراء لذلك، صححت به، إلا أنه لا يصدق قضاءً لأهل التحفيف والتهمة.

يصح صحة الصلابة بالتحرير؛ لأن التحرير علة لزوال ملك الرقبة، وزوال ملك الرقبة في الأمة سبب لزوال ملك الصبح، فكان التحرير سبباً محضاً لزوال ملك المنعة، ولا يصح عكسه؛ لأن الطلاق ليس سبباً للتحرير.

٦- ما يترك به المعنى الحقيقي خمسة أنواع:

- ١- دلالة العرف: أي إذا كان المعنى المجازي متعارفاً بين الناس، يترك به المعنى الحقيقي، كمن حلف: لا بشرى رأساً، يحمل على رؤوس البقر والغنم، لا على رؤوس العصفور والحمامة.
 - ٢- دلالة نفس الكلام: فمن قال: "كل مملوك لي فهو حر"، لا يعنى المكاتب؛ لأن "المملوك" يتناول المملوك كاملاً.
 - ٣- دلالة سياق الكلام: فإذا قال المسلم للحري: "انزل" فنزل، كان أمناً، ولو قال: "انزل إن كنت رجلاً" فنزل، لا يكون أمناً.
 - ٤- دلالة من قبل المتكلم: كيمين الفجور.
 - ٥- دلالة محل الكلام: أي كان محل الكلام لا يقبل المعنى الحقيقي، ككساح الحرة بلفظ البيع والهبة والصدقة والتمليك.
- فائدة: كل موضع يكون المحل متعباً لنوع من المجاز، لا يحتاج فيه إلى النية.

[بيان حروف المعاني]

ويتصل بالحققة والمجاز بيان حروف لها معان، منها حروف العطف،

يمين الفجور. كل يمين قلت اقتراني على أنه أريد به الحال دون المستقبل، كمن قال لمريدة الخروح: "إن عرجت فأنت طالق"، شرط للحدث فعله مورداً، لأن قصده المنع عن ذلك الفعل عرجاً. **كساح الحرة الخ.** الحرة لا تقبل تلقاً بالتمليك بأي وجه كان ميراث الحقيقة ويراد من تلك الألفاظ تمليك نفعها، وهو إما يكون بعقد الكساح. **ويتصل بالحققة والمجاز** ما في "ي" مثلاً إذا كانت للطرفية تكون حقيقة، وإذا كانت بمعنى "على" تكون للمحار.

وهي الواو، والفاء، وثم، وبل، ولكن، وأو، وحتى. ومنها حروف الجر، وهي إلى، وعلى، وفي، والياء.

١- الواو: لمطلق الجمع، من غير تعرض لمقارنة أو ترتيب، كـ"حاء زيد وعمرو".

وقد تكون للحال مجازاً، كقوله لعبدته: "أدّ إلي ألفاً وأنت حر"، فيكون الأداء شرطاً للحرية.

٢- الفاء: للتعقيب مع الوصل، فمن قال لزوجته: "إن دخلت هذه الدار، فهذه، فأنت طالق"، يقع الطلاق إذا دخلت الثانية بعد الأولى بلا تراخ.

وتستعمل الفاء في الجزاء مجازاً، لأنه يتعقب الشرط، فإذا قال: "إن دخلت الدار فأنت طالق"، يقع الطلاق عقب الدخول.

وكذا تستعمل في أحكام العلل؛ لأنها تتعقب العلة، فمن قال لآخر:

"بعتُ منك هذا العبد بكذا"، فقال الآخر: "فهو حر"، يكون قبولاً للبيع اقتضاءً.

الواو لمطلق الجمع: هذا معناها الحقيقي. فإن كانت في عطف المفرد على المفرد، فالشركة في المحكوم عليه أو به، وإن كانت في عطف الجمel، فالشركة في مجرد النسب والوجود، فهي قوله: حاء زيد وعمرو، يتحمل أحدهما جازماً معاً، أو تقدم أحدهما على الآخر. **الأداء شرطاً للحرية:** فلا يعتق إلا بالأداء، فيجمع بين الحال ودي الحال، وتفيد الواو معنى الشرط. **الفاء للتعقيب مع الوصل:** فيتراجع العطف عن العطف عليه زماناً وإن قل ذلك الزمان، بحيث لا يدرى. **يكون قبولاً للبيع اقتضاءً:** وبنت العتق عقب البيع، خلاف لو قال: "وهو حر" أو "هو حر"، يكون ردّاً للبيع.

وقد تكون الفاء لبيان العلة، إذا كانت مما تدوم، فمن قال لبعده: "أد إلى ألفاً فأنت حر"، يعتق في الحال، ويصير الألف دها عليه. وتستعمل الفاء بمعنى الواو مجازاً، كقوله: "له عليّ درهم قدرهم"، لزمه درهمان.

٣- ثم: للتراخي، لكنه عند أبي حنيفة رحمته يفيد التراخي في اللفظ والحكم جميعاً، وعندهما يفيد التراخي في الحكم مع الوصل في التكلم. ثمرة الاختلاف: إذا قال لغير المدخول بها: "أنت طالق، ثم طالق، ثم طالق، إن دخلت الدار"، فعنده يقع الأول، ويلغو ما بعده، ولو قدم الشرط، تعلق الأول به، ووقع الثاني، ولغا الثالث، وقالوا: بتعلقن جميعاً، وينزلن على الترتيب.

تدوم: أي تكون موجودة بعد الحكم أيضاً، كما كانت موجودة قبل الحكم، فيحصل التعقيب الذي كان مدلول الفاء. **في اللفظ والحكم جميعاً:** أي بمسألة ما لو سكنت ثم استأنف، فإذا قال: "أنت طالق، ثم طالق"، فكانه سكنت على قولك: "أنت طالق"، وبعد ذلك قال مستأنفاً: "ثم طالق"، وهذا هو الكامل في التراخي، أي في التكلم والحكم جميعاً. **التراخي في الحكم:** لأن ظاهر اللفظ موصول مع الأول، والعطف لا يصح مع الانفصال، فكان الأول هو التراخي في الحكم فقط.

ويلغو ما بعده. لأن التراخي لما كان في التكلم، فكانه قال: "أنت طالق" وسكنت على هذا القدر، موقع هذا الطلاق، ولم يبق محلاً لما بعده لأنها غير موطوعة فيلغوا. **وينزلن على الترتيب:** لأن الوصل في التكلم متحقق عندهما، ولا فصل في العبارة، فيتعلق الكل بالشرط، سواء قدم الشرط أو أخر، ولكن في وقت الوقوع يترس على الترتيب، فإن كانت مدخولاً لها يقع الثلاث، وإلا يقع الأول وناست به، ولا يقع الثاني والثالث.

وقد نحيء ثم بمعنى الواو مجازاً، كقوله تعالى: ﴿ثَبَّ كَأَن مِّنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(١٢) أي وكان من الذين آمنوا.

٤- بل: لتدرك العطف، بإقامة الثاني مقام الأول، كقوله: "حائي زيد بل عمرو".

فائدة: وإنما يصحُّ التدرك به في الإحبار دون الإنشاء، فتطلق ثلاثاً إذا قال للمدحول ها: "أنت طالق واحدة، بل ثنتين"؛ لأنه لم يملك إبطال الأول، فيقعان، بخلاف قوله: "له عليّ ألف، بل ألفان"، فيلزمه ألفان.

٥- لكن: للاستدراك بعد النفي، كقولك: "ما حائي زيد، لكن عمرو"، وإنما يصحُّ العطف به عند اتساق الكلام، وإلا فهو مستأنف، كالأمة إذا تزوجت بغير إذن مولاهما بمائة درهم، فقال المولى:

بل عمرو المقصود إثبات الهيء لعمرو لا لزيد، فريد يحتمل محييه وعدمه.

للاستدراك بعد النفي. أي لدفع توهم ناشٍ من الكلام السابق، و"لكن" إن كانت محطّة فهي عاطفة، وإن كانت مشددة فهي مشبهة بالفعل، مشاركة للعاطفة في الاستدراك.

لكن عمرو لما قيل: ما حائي زيد، فأوهم أن عمراً أيضاً نفي؛ فلهذا وملازمة بهما. فاستدركت بقولك: "لكن عمرو".

اتساق الكلام: اتساق الكلام يكون بأمرين: الأول: أن يكون الكلام موصولاً بالكلام السابق لا مفصلاً، فهو سكت ثم تكلم بـ"لكن" لا يكون الكلام متسقاً. والثاني: لا يكون بني فعل وإثباته تبعه، بل يكون النفي راجعاً إلى شيء، والإنشاء إلى شيء آخر، كقوله: "أفلا عليّ ألف قرص"، فقال فلان: "لا، لكنه عصب"، لزمه المال، لأن الكلام متسق، والهي كان للسبب دون نفس المال، فإن فقد أحد الشرطين، فحينئذ يكون الكلام متناً لا معطوفاً.

لا أحيز النكاح بمائة درهم، لكن أحيزه بمائة وخمسين درهماً، بطل العقد؛ لأن الكلام غير متسق.

٦- أو: لأحد المذكورين، فقوله: "هذا حر أو هذا" بمترلة بقوله: "أحدهما حر"، فكان له ولاية البيان.

وكلمة "أو" في النفي توحي نفي كل واحد من المذكورين، فلو قال: "لا أكلّم هذا أو هذا"، بحث إذا كلم أحدهما، وفي الإثبات يتناول أحدهما مع التخيير، كقولهم: "خذ هذا أو ذاك".

ومن ضرورة التحريم عموم الإباحة، كقوله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِصْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَوْ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْفَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾^(طائفة ٨٩) وقد تكون "أو" مجازاً بمعنى "حتى"، كقوله: "لا أدخل هذه الدار، أو أدخل هذه الدار"، تكون "أو" بمعنى "حتى"، فلو دخل الأولى أولاً حنت، ولو دخل الثانية أولاً برّ في محنته.

٧- حتى: للغاية في أصل الوضع، وهذا إذا كان ما قبلها قابلاً للامتداد، وما بعدها صالحاً للغاية، كـ "عبيدي حر إن لم أضربك ...

غير متسق: لما قال المولى: "لا أحر النكاح بمائة درهم"، فقد قلع النكاح عن أصله، ولم يبق له وجه صحيح، ثم قال بعده: "لكن أحيزه بمائة وخمسين"، فهذا إثبات ذلك الفعل المعنى به؛ لأن المهر في النكاح تابع، لا اعتبار له، فينقص أول الكلام بأخره، فيحمل على ابتداء النكاح بمهر آخر، فيكون "لكن" للاستثناء لا للعطف.

للغاية: ما ينتهي إليه الشيء، والامتداد هو الطول.

حتى يشفع فلان"، فإن لم يضرب أصلاً، أو ترك الضرب قبل شفاعته فلان، بحث.

فإن لم تستقم للعاية، فللمحازاة معنى "كي"، وهذا إذا لم يكن ما قبلها قابلاً للاستداد، ولا ما بعدها صالحاً للعاية، وأمكن حملها على الجزاء، كقوله: "عبيدي حر إن لم آتكم حتى تعديني" فاتاه فلم يعده، لا بحث. فإن تعدر هذا جعلت للعطف المحض بمعنى الفاء محازاً، وبطل معنى العاية، كقوله: "عبيدي حر إن لم آتكم حتى أتعدى عبدك اليوم"، فاتاه فلم يتعدّ عبده على الفور في ذلك اليوم، بحث.

٨- إلى؛ لانهاء العاية؛ كـ "سرت من ديوبند إلى دهلي".

ثم إن كانت العاية قائمة بنفسها، لا تدخل في المعيا، كقوله: "اشتريت الأرض من هذا الخائط إلى هذا الخائط". وإن لم تكن قائمة بنفسها، فإن كان صدر الكلام متناولاً للعاية، تدخل، كالمرافق والكعين، وإن لم يتناولها أو كان فيه شك لا تدخل، كالليل في الصوم.

بحث: لأن الضرب بالتكرار يحمل الامتداد، والشفاعة تصلح عاية للضرب.

لا بحث: لأن العدية لا تصلح عاية للإتيان، بل هو دافع إلى زيادة الإتيان، وصلح جزاء، **يحمل** عليه. **بحث:** لما أصبح كل واحد من العطين إلى ذات واحدة، لا يصبح أن يكون فعله حراً لفعله، يحمل على العطف المحض، ويكون مجموع العطف والمعطوف عليه شرطاً للحر. **والكعين:** أي في غسل الأيدي والأرجل.

في الصوم: في قوله تعالى: «ثُمَّ أَشْرَوْا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ» (الفرقة ١٨٧).

٩- على: للإلزام، كقوله: "لفلان على ألف"، يكون دينا.

وإذا دخلت في المعاوضات المحضة، تكون بمعنى الباء مجازاً، كقوله "بعث هذا على ألف أي بألف".

وقد تكون للشرط، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾
(المائدة ١٢)

١٠- في: للظرفية، فإذا قال: "غصبت ثوباً في منديل، أو ثمراً في قوصرة"، لزماه جميعاً.

وتستعمل في الزمان والمكان والمصدر.

(أ) فإذا استعملت في ظرف الزمان، كقوله: "أنت طالق في غد"، قالاً: يستوي حذفها وإظهارها، ويقع الطلاق كما طلع الفجر، وقال أبو حنيفة رحمه الله: في الحذف يقع الطلاق كما طلع الفجر، وفي الإظهار لو نوى آخر النهار، صحت نيته، وإلا يقع في جزء من الغد على سبيل الإتمام.

(ب) وإذا استعملت في ظرف المكان، كقوله: "أنت طالق في مكة"، يقع في جميع الأماكن.

(ج) وإذا دخلت على المصدر، كقوله: "أنت طالق في دخولك الدار"، تفيد معنى الشرط، فلا يقع قبل دخول الدار.

أي بألف: دحوها على العوض قريبة على أنها بمعنى الباء مجازاً.

قوصرة: القوصرة: وعاء للنمر من قصب (لوكره).

١١ - الباء: للإلصاق؛ وهذا يدخل على الأثنان، كقوله: "اشتريت منك هذا العذ بكر" من حنطة حيدة، يكون الكر لنا، فيصح الاستبدال به.

هذا هو أصلها، والبواقي مجاز فيها، كالتبعض والزيادة وغيرهما.

[ما يتعلق بإيضاح الأدلة]

وهذه المحجج تحتمل البيان:

[تعريف البيان]

والبيان لغة: الإظهار، قال تعالى: ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾، واصطلاحاً: إظهار المراد للمحاطب.

والبيان على خمسة أوجه:

[تعريف بيان التقرير]

١ - بيان التقرير: وهو تأكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز أو

الخصوص، كقوله تعالى: ﴿وَلَا طَائِرُ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾.....
(الأعراف: ٣٨)

على الأثنان. والوجه فيه أن المبح أصل في البيع، وأشم شرط فيه، أي وسيلة لحصول البيع، والأصل: أن يكون النبع (الشم) ملصقاً بالأصل، فلا يكون مبيعاً، بل يكون ثلماً.
تحتمل البيان ماخص قد يخص، وكذا العام. ويحتاج التشريك وإصم إلى البيان، فهذا البحث له صلة بالتفاسيم الثلاثة الأولى بأسرها. يقطع احتمال المجاز: أي يكون معنى اللفظ ظاهراً، لكنه يحتمل مجاز أو التخصيص، فيش المتكلم مراده، تفرر حكم الظاهر بيانه.
محناحية: الظهور يكون بالخاص حقيقة، ولكن يحتمل المجاز، كقوله: فلان بطير همته، فقطع البيان ذلك الاحتمال.

وقوله تعالى: ﴿فَسَحَّذَ الْمَلَانِكَةَ كُلَّهُمْ أَحْمَعُونَ﴾^(المر ٢٠) وكفوله: "الفلان علي

قفيز حنطة بقفيز البلد".

حكمه: يصح موصولاً ومفصلاً.

[تعريف بيان التفسير]

٢- بيان التفسير: هو أن يكون اللفظ غير مكتشف المراد، لكونه

بمعناً أو مشتركاً، فيكشفه المتكلم ببيانه، كفوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا

الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(المر ١٢٣) كانت الصلاة والزكاة محملتين، فحاء ياءهما في

الأحاديث، وقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَضْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(البقر ٢٢٨)

كان القرء مشتركاً بين الحيض والطمهر، فيبين النبي ﷺ مراد الله تعالى

بقوله: طلاق الأمة تطليقتان، وقرؤها **حيضتان**.

حكمه: يصح موصولاً ومفصلاً.

[تعريف بيان التعبير]

٣- بيان التعبير: هو أن يعبر ببيان المتكلم معنى كلامه، وذلك بالتعليق

بالشرط وبالاستثناء، كفوله: "أنت طالق إن دخلت الدار"،

الملائكة: جمع عام يحتمل المخصوص بأن يراد به بعضهم، فقطع هذا الاحتمال بقوله:

"كلهم أحمعون". **قفيز**: القصير؛ مكيال قديم، يختلف باختلاف البلاد، وهو يساوي عدد

الحبة ٤٠،٣٤٤ ثمرأ، ٣٩،١٣٨ عراماً من القمح. **حيضتان**: روي من حديث عائشة

وإن عمر وابن عباس رضي الله عنهما راجع لـ "المخرج نصب الراية" (٣: ٢٢٦).

وقوله ﷻ: لَا تَبِعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ.

حكمه: يصح موصولاً ولا يصح مفصلاً.

فائدة: المعلق بالشرط يكون سبباً عند وجود الشرط لا قبله، فمى قال لأخيه: "إن تزوجتك فأنت طالق"، كان التعليق صحيحاً، ولو تزوجها يقع الطلاق.

فائدة: الاستثناء يكون تكلماً بالباقي بعد الثبوت، كقوله تعالى: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خُمْسِينَ عَاماً﴾ أي لبث نوح عشرة في القوم تسع مائة وخمسين عاماً.
(المكوت ١١)

[تعريف بيان الضرورة]

٤- بيان الضرورة: هو بيان حاصل بطريق الضرورة، وهو على ثلاثة أوجه:

(١) ما يكون في حكم المنطوق، كقوله تعالى: ﴿وَوَرَتْهُ أَسْوَاهُ

فَالْأَنَّهُ الثَّلَاثُ﴾

(الباء ١١)

سواء. رواه البخاري، رقم الحديث: ٢١٧٥. **البيان** على وزن الدنيا، بمعنى الاستثناء، أي كأنه لم يتكلم في حق الحكم إلا بما بقي بعد الاستثناء، **بطريق الضرورة**: أي هو نوع بيان يقع ما لم يوضع له. **المنطوق**: خلاف المفهوم، وهو مجرد دلالة اللفظ، دون نظر إلى ما يستلزمه. **فالأنه الثلث** صير الكلام أوجب الشك؛ لأن الإزات أصعب إليهما، ثم حصّ الأم بالثلاث، فكان ذلك بياناً أن اللفظ ما بقي، وهذا البيان لم يحصل لمحض السكوت عن نصيب الأب، بل بدلالة صير الكلام، ميصير نصيب الأب كالممنطوق.

(ب) بيان حال: وهو ما يثبت بدلالة حال المتكلم، كما إذا رأى الشارع أمراً، فلم يته عنه، كان سكوته بمنزلة البيان أنه مشروع. ومنه: ما ثبت ضرورة دفع الغرور عن الناس، كسكوت المولى حين رأى عبده يبيع ويشترى؛ فإنه يصير إذناً له في التجارة؛ لأن السكوت في موضع الحاجة إلى البيان بمنزلة البيان.

(ج) بيان عطف: وهو أن يعطف مكمل أو موزون على جملة محملة، فيكون ذلك العطف بياناً للحملة المحملة، كقوله: "له عليّ مائة ودرهم"، كان العطف بمنزلة البيان أن الكل من ذلك الجنس.

[تعريف بيان التبديل]

٥- بيان التبديل: وهو النسخ، وهو رفع الحكم الأول بنص شرعي متأخر، كقوله ﷺ: **كُتِبَ عَلَيْكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَرُورُوهَا.** حكمه: يجوز من صاحب الشرع، ولا يجوز من العباد.

البحث الثاني في سنة رسول الله ﷺ

[تعريف السنة]

السنة لغة: الطريقة، وسنة النبي ﷺ ما ينسب إليه من قول أو فعل أو تقرير، والمراد بالسنة ههنا ما هو شامل لأقوال الصحابة وأفعالهم أيضاً.

والأقسام العشرون التي سبق ذكرها في بحث كتاب الله تعالى ثابتة في السنة أيضاً، وهذا الباب لبيان ما تختص به السنن.

واعلم أن خبر رسول الله ﷺ بمنزلة الكتاب في حق لزوم العلم والعمل به، فإن من أطاعه فقد أطاع الله، إلا أن الشبهة في باب الخبر في ثبوته من رسول الله ﷺ واتصاله به.

[أقسام السنة]

فالسنة باعتبار كيفية الاتصال بنا من رسول الله ﷺ على ثلاثة أقسام: المتواتر والمشهور وخبر الواحد.

[تعريف المتواتر]

١- المتواتر: هو ما رواه قوم لا يحصى عددهم، ولا يتوهم توافقهم على الكذب، كنقل القرآن والصلوات الخمس. حكمه: يوجب علم اليقين كالعيان علماً ضرورياً، ويكون رده ككفرًا.

[تعريف المشهور]

٢- المشهور: هو ما كان من الأحاد في الأصل، ثم انتشر في القرن الثاني، حتى نقله قوم لا يتوهم توافقهم على الكذب، ونقلته الأمة بالقبول، كحديث المسح على الخفين.

ضرورياً: أي بديهياً لا استدلالياً ينشأ من ملاحظة المقدمات.

في الأصل: أي في القرن الأول، وهو قرن الصحابة رضي الله عنهم. والقرن الثاني: هو قرن التابعين، ونوع التابعين ولا اعتبار للشهرة بعد ذلك، فإن عامة أخبار الأحاد قد اشتهرت فيما بعد.

حكمه: يوجب علم طمأنينة، ويكون رده بدعة.

[تعريف خبر الواحد]

٣- خبر الواحد: هو ما يرويه الواحد أو الاثنان فصاعداً، كأكثر الأحاديث، ولا عيرة للعدد إذا لم تبلغ حد الشهرة.

حكمه: يوجب العمل دون علم اليقين.

[شروط حجية الخبر]

ويكون الخبر حجةً بشرائط في الراوي، وهي أربعة:

١- العقل: وهو نور يدرك به ما لا يدركه الخواص، والشرط: الكامل منه، وهو عقل البالغ.

٢- الضبط: وهو سماع الكلام حق السماع، وفهمه بمعناه الذي أريد به، وحفظه والثبات عليه، ومراقبته عذاكرته.

٣- العدالة: وهي الاستقامة في الدين، والمعتبر كما لها، حتى إذا ارتكب كبيرة أو أصرّ على صغيرة سقطت عدالته.

٤- الإسلام: وهو التصديق والإقرار بالله تعالى، فلا يقبل خبر المصبي والمعتوه، والذي اشتدت عقلته والفاستق، والكافر، ويقبل خبر المرأة والعبد والأعمى؛ لوجود الشرائط.

بدعة- البدعة كل محدث على غير منال سابق، أي ما لم يرد عن الله تعالى، ولا عن رسول الله ﷺ، ولا عن أحد من الصحابة رضه، وكل بدعة ضلالة.

لم تبلغ حد الشهرة- أي لما لم يبلغ روايته حد المشهور والمتواتر، فلا عيرة بعد ذلك بأي قدر كان؛ لأن كلها سواء في أن لا يخرجها عن الأحادية.

ثم الراوي في الأصل قسمان:

١- معروف بالعلم والاجتهاد، كالخلفاء الأربعة والعبادة عنه.

حكمه: العمل بروايتهم أولى من العمل بالقياس.

٢- معروف بالحفظ والعدالة، كأبي هريرة وأنس بن مالك عنه.

حكمه: إن وافق حديثه القياس يعمل به، وإن خالفه لا يترك إلا لضرورة.

البحث الثالث في الإجماع

[تعريف الإجماع]

الإجماع في اللغة: الاتفاق، وفي الشريعة: اتفاق المجتهدين من أمة محمد ﷺ في عصرٍ على أمرٍ.

حكمه: هو حجة كالحديث؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۚ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾. ولقوله ﷺ: لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة أبداً، (المنهاج ١١٥)

والعبادة. جمع عدل، مرحم عبد الله، وهم ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وابن عمرو وأبو الزبير رضي الله عنهم إلا لضرورة: وهي أنه لو عمل بالحديث، لانسد باب الرأي من كل وجه، والراوي كان غير فقيه، والنقل باللعن كان مستتبصاً فيه، فلمن الراوي نقل الحديث يلحق على حسب فهمه، فأخطأ ولم يدرك مراد رسول الله ﷺ، فلهذه الضرورة لا يعمل به، ويعمل بالقياس، وليس هذا اردنا أني هريرة رضي الله عنه ولا غيره، بل هو بيان حكم هذا النقام. ومن يشاقق الرسول: جعل الله تعالى مخالفة المؤمنين مثل مخالفة الرسول، فيكون إجماعهم كحكم الرسول حجة قطعية.

لا يجمع الله الح رواه الحاكم عن ابن عمر رضي الله عنهما في "المستدرک" [١١٥/١]

ولقول ابن مسعود رضي الله عنه: "ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه سيئاً فهو عند الله سيئ".

فإجماع هذه الأمة بعد ما توفي رسول الله ﷺ في فروع الدين حجة قطعية موجبة للعمل، والمعتبر في هذا الباب إجماع أهل الرأي والاحتياط، فلا يعتبر بقول العوام والمتكلم والمحدث؛ فإنه لا بصيرة لهم في أصول الدين.

والإجماع على أربعة أقسام:

١- إجماع الصحابة رضي الله عنهم على حكم الحادثة نصاً، كإجماعهم على خلافة أبي بكر رضي الله عنه.

حكمه: هو قطعي بمنزلة آية من كتاب الله تعالى، فيكفر جاحده.

٢- إجماع الصحابة بنص البعض وسكوت الباقيين، ويقال له: الإجماع السكوتي، كإجماعهم على قتال مانعي الزكاة في عهد أبي بكر رضي الله عنه. حكمه: هو قطعي أيضاً ولا يكفر جاحده.

٣- إجماع من بعدهم فيما لم يوجد فيه قول السلف.

حكمه: هو بمنزلة الخبر المشهور، يفيد الظمانية دون اليقين.

٤- إجماعهم على أحد أقوال السلف.

حكمه: هو بمنزلة خبر الواحد، يوجب العمل دون العلم، ويكون مقدماً على القياس كخبر الواحد.

ما رآه المسلمون إلخ: رواه أحمد والحاكم [نصب الرتبة ٤/ ١٣٣]

فيكفر: من الإفعال والتفعيل، أكثره: سبه إلى الكفر، وكذا كثره (المعجم الوسيط)

البحث الرابع في القياس

تعريف القياس

القياس في النعمة: التقدير، يقال: قس العمل بالعمل، أي قدره به، واجعله نظير الآخر.

واصطلاحاً: هو تقدير المزع بالأمثل في الحكم والعلة.

حكمه: هو حجة نقلاً وعقلاً، وأنه مظهر للحكم لامتثاله.

شروط صحة قياس

ولصحة القياس خمسة شروط:

- ١- لا يكون القياس في مقابلة النص، كقوله: فذوق المحبة في الصلاة لا ينقص به الوضوء، فكيف ينقص بالفقهية، وهي دونه في الإتمام؟ قلنا: هذا قياس في مقابلة النص، وهو حديث الأعرابي الذي في عينه سوء.

نقلاً وعقلاً أما القيل بقوله تعالى: ﴿لَا تَقْصُصْ رُكُوتَهُمْ عَلَيْهِنَّ﴾ (النور: ٣١) والاعتبار رُكُوتَهُمْ إلى نظيره، فكانه قال: تسوا الشيء على نظيره، وحديث معاذ بن عمرو في حجة القياس، وأما العقل فإن الحوادث غير متناهية، وليست أحكامها بأسرها منصوبة، فلا بد من الاعتبار والقياس. لا ينقص به الوضوء بل يسد به الصلاة فقط.

عينه سوء رواه الطبراني عن أبي موسى قال: «سمعت رسول الله ﷺ يصلي بالناس، إذ دخل رجل، فمدى في حفرة كانت في المسجد، وكان في يده ضرر، فصاحت كثير من النور، وهم في الصلاة، فأمر رسول الله ﷺ من صاحت أنه يعيد الوضوء ويعيد الصلاة».

٢- لا يتغير به حكم من أحكام النص، كقوله: النية شرط في الوضوء، كما في التيمم، قلنا: هذا يوجب تغيير حكم آية الوضوء من الإطلاق إلى التقييد.

٣- لا يكون حكم الأصل مما لا يعقل معناه، فلا يقاس على حوار التوضي بنيد الثمر غيره من الأنبياء؛ لأن الحكم في الأصل لم يعقل معناه فاستحال تعديته إلى الفرع.

٤- يكون القياس لإثبات حكم شرعي لا لمعنى لغوي، كقوله: المطبوخ المتصف حمراً؛ لأنه يخامر العقل، قلنا: هذا قياس في معنى اللمعة لا في حكم الشرع.

٥- لا يكون الفرع منصوباً عليه، كقوله: إعتاق الرقبة الكافرة في كفارة اليمين والظهار لا يجوز، كما في كفارة قتل الخطأ، قلنا: هذا قياس في فروع منصوص عليها، فلا يجوز.

[ركن القياس]

وركن القياس: هو العلة، أي الوصف الذي يناط به الحكم الشرعي، يوجد الحكم بوجوده، وينعدم بالعدم، كوصف السكر في الحمر. ويعرف العلة بالكتاب والسنة والإجماع والاحتياط.

لم يعقل معناه أي هو خلاف القياس

المطبوخ المتصف: أي ماء العسل الذي طبخ حتى ذهب نصفه

مثال العلة المعلومة بالكتاب: كثرة الطواف؛ فإنها جعلت علة لسقوط
الحرج في الاستئذان في قوله تعالى: ﴿طَوَّفُوا عَلَيْنَا مَعْشَرَ

مثال العلة المعلومة بالسنة: استرخاء المفاصل؛ فإنه جعل علةً لنقض الوضوء في النوم في قوله ﷺ: **فإنه إذا نام مضطجعا استرحت مفاصله**.
مثال العلة المعلومة بالإجماع: الصغرة؛ فإنه جعل علةً لولاية الأب في حق الصغير إجماعاً، والبلوغ مع العقل علةً لزوال ولاية الأب في حق العلام إجماعاً.

مثال العلة المعلومة بالاحتياط: القدر مع الجنس في الأموال الربوية؛ فإنه يجعل علة حرمة الربا في حديث الأشياء الستة.

قائه إذا قام رواد الثرميدي وأبو داود (مشكاة المصابيح رقم الحديث: ٣١٨) باب ما يوجب الوضوء **حق الصغير إجماعاً**. أي يساوي بين الصغير والبالغ، فحكم الصغرة كذلك في الكفاح، ولا يدر على الشكارة **حق العاقل إجماعاً** فحكم الخارية كذلك هذه العلة، فلا يكون للنول ولاية إسكاف الكبر العاقله الناعلة

حديث الاشياء الستة وهو قوله صلى الله عليه وسلم: اذهب الذهب، اذهب الفضة، وادفع
والسهم بالسهم، واسمر بالسمر، وادفع بالذبح، مثلاً قتل، سواء سواء، بدأ جده، هذا احتل
هذه الاحكام فصاروا كتب جميع هذا كتاب جده، رواه مسلمة (مكتبة المطابع رقم
المخطوط: ٢٨٠٨ باب الربا كتاب الحيوان)

ولا بد للعلة من أمرين:

١- الصلاحية: أي ملائمتها، يعني تكون العلة على وفق العلل المنقولة عن النبي ﷺ وعن السلف، كقولنا في الثيب الصغيرة: إنها تُزَوَّجُ كرها؛ لأنها صغيرة، فهذا تعليل بوصف ملائم.

٢- العدالة: أي التأثير، أي يظهر أثر العلة في عين الحكم أو في جنسه، كالطواف ظهر أثره في سور المرأة، وكالصغر ظهر أثره في ولاية المال، فلا يصح العمل بالعلة قبل الملائمة؛ لأنه عمل شرعي، وإذا ثبت الملائمة لم يجب العمل به إلا بعد العدالة؛ لأنه يحتمل الردّ مع قيام الملائمة.

[أنواع القياس]

فالقياس على نوعين:

١- ما يكون الحكم في الفرع من نوع الحكم الثابت في الأصل، كقولنا: إن الصغر علة لولاية الإنكاح في الغلام، فثبت ولاية الإنكاح في الجارية؛ لوجود العلة فيها، وبه يثبت الحكم في الثيب الصغيرة.

٢- ما يكون الحكم في الفرع من جنس الحكم الثابت في الأصل، كالطواف علة سقوط الاستئذان،

تعليل بوصف ملائم: التعليل بيان علة الحكم، أي بيان الوصف الذي يماط به الحكم كالطواف **إلخ**، وهو عين الحكم؛ لأنه يتعلق بالدخول والخروج. ولاية المال. وهو جنس الحكم؛ لأن النوع مختلف باعتبار المال والعن. مع قيام الملائمة فيتعرف صحتها بظهور أثرها في موضع من المواضع، كالصغر ظهر أثره في ولاية المال.

ونحنه حكم التي في سؤره.

السبب، والشرط، والمانع:

والحكم: كما ثبتت بعلة تتعلق بسببه، ويوجد عند شرطه، ويمنعه المانع، فلا بد من بيانها:

فالسبب: ما يوصل إلى الشيء من غير تأثير فيه، كالطريق موصل إلى المقصد، والحبل موصل إلى الماء، فهما سببان.

والشرط: ما لا يتم الشيء إلا به، ولا يكون داخلًا في ماهيته، كالوضوء للصلاة.

والمانع: ما يحول دون ترتيب الحكم مع وجود السبب، كالقتل مانع للإثبات مع وجود القرابة.

[ما يتعلق بالعلة والسبب]

١- إذا اجتمع السبب مع العلة يضاف الحكم إلى العلة دون السبب، كدلالة إنسان على مال إنسان؛ ليسرقه، فسرقه، لا يضمن الدال؛ لأنه صاحب سبب لا صاحب علة.

سؤره لأن هذا الخرج من حسن ذلك الخرج (خرج الاستدلال) لا من نوعه؛ لأن الخرج في الهرة يثبت بالاكل والشرب والوضوء والخرج في الأطفال يتعلق بالدخول والخرج. السبب والشرط الخ. الأحكام الوضعية خمسة: العلة والسبب والشرط والعلامة والمانع؛ لأن الخارج المتعلق بالحكم إما مؤثر فيه، وهو العلة، أو مقصود إليه بلا تأثير، وهو السبب - وقد يطلق مجازاً على العلة - أو لا، فإن توقف عليه وجوده فالشرط، وإن دلت العلامة.

[مواضع الرجوع: ٣/٤٠٤]

۲- قد يكون السبب بمعنى العلة إذا ثبت العلة بالسبب، فيضاف الحكم إليه؛ لأنه علة العلة معنى، كالذي ساق دابة، قتل بوطئها شيء، يضمن؛ لأن الدابة لا اختيار لها في فعلها، سيما إذا كان معها سائقها، فيكون السبب في معنى العلة، فيضاف الحكم إليه.

۳- قد يقام السبب مقام العلة عند تعذر الاطلاع على العلة تيسيراً للأمر على المكلف، كالنوم الثقيل أقيم مقام الحدث، والخلوة أقيمت مقام الوطئ، والسفر أقيم مقام المشقة في حق الرخصة.

۴- قد يسمى غير السبب سبباً مجازاً، كاليمين يسمى سبباً للكفارة، والسبب في الحقيقة هو الحدث.

اعلم: أن سبب وجوب الصلاة الوقت، وسبب وجوب الصوم شهود الشهر، وسبب وجوب الزكاة ملك النصاب النامي حقيقة أو حكماً، وسبب وجوب الحج البيت، وسبب وجوب صدقة الفطر رأس بمونه وبلي عليه، وسبب وجوب العشر الأراضي النامية حقيقة، وسبب وجوب الخراج الأراضي الصالحة للزراعة،

حقيقة أو حكماً: السماء الحقيقي: الزيادة بالتوالد والتناسل والتجارة، والحكمي ممكنه من الزيادة يكون المال في يده أو يد نائبه. (بحر)

رأس بمونه الحج الرأس: الذات، ومان بمون مونا: احتمل مؤنثه، وقام بكفائته، وبولي بلي ولاية على الشيء: ملك أمره وقام به (بودات جس کے مصداق برداشت کرتا ہے اور جس پر اقتدار رکھتا ہے) وهو نفسه وأولاده الصغار وعبيده.

وسبب وجوب الوضوء الصلاة عند البعض، والحديث عند آخرين،
وجوب الصلاة شرط، وسبب وجوب غسل الخيض والنفاس والجنابة.

[بيان مواعع العلة]

والمواعع أربعة:

١- مانع يمنع انعقاد العلة، كبيع الحر والميتة والدم؛ فإن عدم المحلية يمنع انعقاد البيع.

٢- مانع يمنع تمام العلة، كتهالك المصاب أثناء الحول يمنع وجوب الزكاة.

٣- مانع يمنع ابتداء الحكم، كالبيع بشرط الخيار يمنع ثبوت الملك.

٤- مانع يمنع دوام الحكم، كخيار البلوغ يمنع دوام حكم النكاح.

[بيان الوجوه الثمانية في دفع القياس]

ودفع القياس يكون ثمانية أوجه:

١- المماثلة: مماثلة من المنع، وهي عدم قبول دليل المستدل كلاً أو بعضاً، وهي نوعان:

(١) منع العلة كقول الشافعي رحمه الله: صدقة الفطر وجبت بالفطر، فلا تسقط بالموت ليلة الفطر، قلنا: لا نسلم وجوبها بالفطر، بل تحب برأس يمونه ويلي عليه.

من المنع منه من حقه: دفعه عن ليلة الفطر قال الشافعي رحمه الله: تحب صدقة الفطر بعروب الشمس في اليوم الأخير من رمضان، فمن أسلم أو ولد ليلة الفطر، لا تحب فطرته، ومن مات فيها تحب عليه، وعندما تحب بطلوع الفجر من يوم الفطر، تحب على الأولين دون الآخر.

(ب) منع الحكم، كقوله في مسح الرأس: إنه ركن، فيسنُّ تثليثه كالغسل، قلنا: لا نسلم أن المسنون في الغسل التثليث، بل المسنون هو الإكمال بعد الفرض.

٢- القولُ بموجب العلة: وهو تسليم العلة، وبيان أن حكمها غير ما ادعاه المستدلُّ كقول زفر رحمته: المرفق غايةً فلا تدخل في المعيا، قلنا: هي غاية الساقط دون المغسول، فتدخل في المعيا.

٣- القلب: هو توعان:

(أ) قلب العلة حكماً والحكم علة، كقول الشافعي رحمته: يحرم بيع الحفنة من الطعام بالحقنتين منه؛ لأن جريان الريا في الكثير يوجب جريانه في القليل، كالأثمان، قلنا: لا، بل جريانه في القليل يوجب جريانه في الكثير، كالأثمان.

(ب) قلب علة الحكم علة لعدد ذلك الحكم، كقول الشافعي رحمته: صوم رمضان صوم فرض، فيشترط له التعيين، كالقضاء، قلنا: هو صوم فرض، فلا يشترط له التعيين بعد تعيين الشرع،

الإكمال بعد الفرض: ففي الوجه مثلاً لما استوعب الفرض بالغسل مرة، صير إلى التثليث لإكمال الفرض، وفي الرأس لما استوعب الفرض بمسح ربع الرأس، صير إلى الإكمال بالاستيعاب، فلا حاجة إلى التثليث. **موجب إلخ:** الموجب: مقتضى.

غاية الساقط: الساقط: ما سقط من اليد من الإبط إلى المرفق. **بالحقنتين منه:** الحفنة: المقدار الذي يمكن للإنسان أن يجمعه بيده الواحدة (مضى بحر) **كالأثمان:** اللقدان من الذهب والفضة. **كالقضاء:** أي قضاء صوم رمضان يشترط له التعيين.

كالقضاء بعد التعيين من العبد.

٤- العكس: هو ردّ الحكم على خلاف سننه الأول، كقول الشافعي رحمه الله: لا تحب الزكاة في حلي النساء، ككتاب البذلة، قلنا: فلا تحب في حلي الرجال أيضاً ككتاب البذلة.

٥- فساد الوضع: هو بيان كون العلة غير صالح للحكم، كقول الشافعي رحمه الله: إسلام أحد الزوجين يفسد النكاح، كارتداد أحدهما، قلنا: الإسلام عرف عاصماً للحقوق لا رافعاً لها.

٦- الفرق: هو بيان الفرق بين الأمرين، كقول الشافعي رحمه الله: تحب الزكاة في مال الصبي لإغناء الفقير، كما في مال البالغ، قلنا: وجوب الزكاة على البالغ لتطهير الذنوب، لا لإغناء الفقير، فافترقا.

٧- التقض: هو بيان تخلف الحكم عن العلة، كقول الشافعي رحمه الله: الوضوء طهارة، فيشترط له النية، كالتيهم، قلنا: فلما ذا لا تحب في غسل الثوب واليد؟

٨- المعارضة: هي إقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم الدليل، كقول الشافعي رحمه الله: المسح ركن في الوضوء، فيسنّ تليثه كالغسل، قلنا: المسح ركن فلا يسنّ تليثه، كمسح الخف والتيهم.

بعد التعيين. أي لا يحتاج إلى عين آخر. **سنه الأول**. السبب بفتح السين الطريقة والمثال. **البذلة**: من الثياب ما يلبس في أهلة والعمل. **الوضع**. هيئة الشيء التي يكون عليها. **الفرق بين الأمرين**: يقال في هذا: هذا قياس مع الفارق.

[بيان المشروعات]

والمشروعات على أربعة أقسام:

الفرض، والواجب، والسنة، والنفل.

[تعريف الفرض]

١- الفرض: هو لغةً: التقدير، وشرعاً: ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه.

حكمه: لزوم العمل به والاعتقاد به، فحجوده كفر.

[تعريف الواجب]

٢- الواجب: من الواجب، وهو السقوط، وشرعاً: ما ثبت بدليل

فيه شبهة، كآيات المؤولة والصحيح من أخبار الأحاد، كصلاة
الوتر والعديد.

حكمه: هو فرض في حق العمل به، حتى لا يجوز تركه، ونفل في حق
الاعتقاد، فلا يلزمنا الاعتقاد به، فحجوده بتأويل ليس بكفر.

[تعريف السنة]

٣- السنة لغة: الطريقة، وشرعاً: ما واظب عليه الرسول ﷺ أو
الخلفاء الراشدون من بعده.

حكمها: يطالب المرء بإحيائها، ويستحق الملامة على تركها، إلا أن
يتركها أحياناً أو بعذر.

[تعريف النقل]

٤- النقل لغة: الزيادة، وشرعاً: ما هو زيادة على الفرائض والواجبات، ويقال له: التطوع والمندوب أيضاً.
حكمه: يثاب المرء على فعله، ولا يعاقب بتركه.

[بيان المناهي]

ومناهي الشرع ثلاثة أقسام:
الحرام، والمكروه كراهة تحريم، والمكروه كراهة تنزيه.

[تعريف الحرام]

١- الحرام: ضد الحلال، وهو ما طلب ترك فعله بدليل قطعي لا شبهة فيه، كالزنا والسرقه ونحوهما.

حكمه: لزوم الاعتقاد بنهيه ووجوب الاجتناب عن العمل به، وحروده كفر، وتركه يوجب المدح والثواب، وارتكابه بدون عذر يوجب العقاب.

[تعريف المكروه]

٢- المكروه كراهة تحريم: وهو ما طلب ترك فعله بدليل فيه شبهة، كتحریم كل ذي ناب من السباع ودي غلب من الطير والحمار الأهلي.
حكمه: لزوم الاجتناب عن العمل به، مع غلبة الظن بحرمة، فحروده بدون تأويل ضلال، والعمل به بدون عذر وتأويل يوجب الذم والعقاب.

٣- المكروه كراهة تنزيه: وهو ما كان الأصل فيه الحرمة، فسقطت لغووم البلوى كسور الحرمة، أو ما كان الأصل فيه الإباحة، فعرض ما أخرجها عنها، ولم يغلب على الظن تحريمهن كسور سباع الطير.
حكمه: يثاب تاركه أدنى ثواب، ولا يعاقب فاعله أصلاً.

[أنواع المشروعات]

والمشروعات على نوعين: العزيمة والرخصة.

[تعريف العزيمة]

١- العزيمة لغة: القصد المؤكد، وشرعاً: ما لزمنا من الأحكام ابتداءً، وأقسامها ما ذكرنا من الفرض والواجب إلخ.

[تعريف الرخصة]

٢- الرخصة لغة: اليسر والسهولة، وشرعاً: صرف الأمر من عسر إلى يسر، وهي على نوعين:

١- رخصة الفعل مع بقاء الحرمة، مثل: الإكراه على إجراء كلمة الكفر على اللسان بما يخاف منه على نفسه أو على عضو من أعضائه،

لغووم البلوى. شيوخ الأمر وانتقلوا عملاً مع الإصطرار إليه.

أو ما كان الأصل إلخ: رد المختار [٢٣٧/٥] أول كتاب الخطر والإباحة

صرف الأمر إلخ: وبعبارة أخرى إباحة التصرف لأمر عارض مع قيام الدليل على المنع.

بشرط أن يكون قلبه مطمئنا بالإيمان.

حكمه: لو صر حتى قتل لكان مأجورا؛ لتعظيمه هي الشارع.

٢- ما استُبيح مع قيام السبب، مثل: الإكراه على أكل الميتة وشرب الخمر، وكذا من اضطر في غمصة.

حكمه: لو امتنع عن تناوله حتى قتل أو مات يكون آثما؛ لامتناعه عن المباح.

تم الكتاب والحمد لله

فهرس المحتويات

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
بوس يدي الكتاب.....	٣	تعريف الحظي.....	١١
مقدمة.....	٤	تعريف المشكل.....	١٢
تعريف أصول الفقه.....	٤	تعريف الحمل.....	١٢
الحث الأول في كتاب الله		تعريف المنشابه.....	١٣
تعريف الكتاب.....	٥	التقسيم الرابع	
التقسيم الأول		تعريف عبارة النص.....	١٣
تعريف الخاص.....	٥	تعريف إشارة النص.....	١٤
تعريف العام.....	٦	تعريف دلالة النص.....	١٤
تعريف المشترك.....	٧	تعريف اقتضاء النص.....	١٤
تعريف المؤول.....	٨	أقسام الخاص	
التقسيم الثاني		تعريف الأمر.....	١٥
تعريف الحقيقة.....	٨	تعريف النهي.....	١٥
تعريف الخفاء.....	٩	ما يتعلق بالأمر.....	١٦
تعريف الصريح.....	٩	ما يتعلق بالنهي.....	١٩
تعريف الكناية.....	٩	المطلق والمقيد	
التقسيم الثالث		تعريف المطلق.....	٢١
تعريف الطاهر.....	١٠	تعريف المقيد.....	٢١
تعريف النص.....	١٠	ما يتعلق بالحقيقة والخيار.....	٢١
تعريف المفسر.....	١١	أنواع الحقيقة.....	٢٢
تعريف المحكم.....	١١	بيان حروف المعاني.....	٢٥

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
ما يتعلق بإيضاح الأدلة.....	٣٢	شروط صحة القياس.....	٤٠
تعريف البيان.....	٣٢	ركن القياس.....	٤١
تعريف بيان التفسير.....	٣٢	أنواع القياس.....	٤٣
تعريف بيان التفسير.....	٣٣	ما يتعلق بالعلة والسبب.....	٤٤
تعريف بيان التفسير.....	٣٣	بيان مواضع العلة.....	٤٦
تعريف بيان الضرورة.....	٣٤	بيان الوحود النجاة في دفع القياس	٤٦
تعريف بيان التبدل.....	٣٥	بيان المشروعات وأقسامها	
البحث الثاني في ستة رسول الله		تعريف العرض.....	٤٩
تعريف السنة.....	٣٥	تعريف الواحد.....	٤٩
أقسام السنة.....	٣٦	تعريف السنة.....	٤٩
تعريف المتواتر.....	٣٦	تعريف الفعل.....	٥٠
تعريف المشهور.....	٣٦	بيان الناهي	
تعريف خبر الواحد.....	٣٧	تعريف الحرام.....	٥٠
شروط حجية الخبر.....	٣٧	تعريف المنكروه.....	٥٠
البحث الثالث في الإجماع		أنواع المشروعات.....	٥١
تعريف الإجماع.....	٣٨	تعريف العزيمة.....	٥١
أقسام الإجماع.....	٣٩	تعريف الرخصة.....	٥١
البحث الرابع في القياس			
تعريف القياس.....	٤٠		

مكتبة الرشيد

المطبوعة

تور الإيضاح البلاغة الواضحة		ملونة مجلدة	
ملونة كرونون مقوي		(٧ مجلدات)	الصحیح لمسلم
السراحي	شرح عقود رسم المفتي	(مجلدين)	الموطأ للإمام محمد
العز الكبر	منس العقيدة الطحاوية	(٨ مجلدات)	الهداية
تلخيص المفتاح	المعرفة	(٤ مجلدات)	مشكاة المصابيح
دروس البلاغة	راد الطالبين		النيران في علوم القرآن
الكافية	عوامل الحو		تفسير المضاوي
تعليم المتعلم	هداية الحو	(٣ مجلدات)	شرح العقائد
مبادئ الأصول	إيساغوجي		تفسير الجلالين
مبادئ الفلسفة	شرح مائة عامل	(مجلدين)	المسند للإمام الأعظم
	هداية الحو (مع العلامه والمارس)		مختصر المعاني
	منس الكافي مع مختصر الشافعي	(مجلدين)	الحسامي
			الهدية السعيدة
			نور الأنوار
			القطبي
		(٣ مجلدات)	كنز الدقائق
			أصول الشافعي
			نسخة العرب
			شرح التهذيب
			مختصر القدوري
			تعريب علم الصيغ
استطیع قریباً بعون اللہ تعالیٰ ملونة مجلدة/ كرونون مقوي			
الجامع لفتح مكي	الموطأ للإمام مالك		
ديوان المتنبي	ديوان الحماسة		
المعلقات السبع	التوضيح والتلويع		
المقامات الحبرية	شرح الحامي		

Books in English

Tafsir-e-Uthmani(Vol 1, 2, 3)
Lisaa-ul-Quran(Vol 1, 2, 3)
Key Lisaa-ul-Quran(Vol 1, 2, 3)
Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H Binding)
Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)
Secret of Salah

Other Languages

Riyad Us Salheen (Spanish)(H Binding)
Fazal-e-Aamal (German)

To be published Shortly Insha Allah
Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)

مکتبہ اذلیب شری

طبع شدہ

تاریخ اسلام	مفتاح لسان القرآن (۲۰)
پیشگی کوہر	عربی زبان کا آسان قاعدہ
فوائد کبیر	فارسی زبان کا آسان قاعدہ
علم الفو	علم الصرف (دو حصے)
جمال القرآن	علم الصرف (۲۲ حصے)
تسبیح البیتدی	عربی مفتوحہ المعاصر
تعلیم لفظائے	جوامع الفہم مع جدول اربعہ مستونہ
سیر الصالحات	عربی کا معجم (۱۰۱)
کریما	عربی کا معجم (۱۰۱)
چند نامہ	عربی کا معجم (۲۰)
آسان اصول لکھ	نام حق

ترجمین مجلد

تفسیر حنفی (۲۰ جلد)
خطبات الاحکام لمجالات العام
حصص حصین
الحزب الاعظم (میں کی ترتیب پر عمل)
الحزب الاعظم (میں کی ترتیب پر عمل)
لسان القرآن (۱۰۱)
لسان القرآن (۲۰)
لسان القرآن (۲۰)
فضائل نبوی شرح شامل ترمذی
تعلیم الاسلام (۱۰۱)
پیشگی زبیر (۲۰ حصے)

کارڈ کور مجلد

فضائل افعال	اکرام مسلم
مختب احادیث	مفتاح لسان القرآن (۱۰۱)
	مفتاح لسان القرآن (۲۰)
	مفتاح لسان القرآن (۲۰)

زیر طبع

معجم المہاج	عربی کا معجم (چند حصے)
نومبر	صرف میر
	تیسیر المایا

ترجمین کارڈ کور

آداب المعاشرت	حیات المسلمین
زبور السعید	تعلیم الدین
جزاۃ الاعمال	خیر الاصول فی حدیث الرسول
روضۃ الادب	الانجاء (پہچان کا کتاب) (چند جلدیں)
فضائل حج	الحزب الاعظم (میں کی ترتیب پر عمل)
مبین الفلطف	الحزب الاعظم (میں کی ترتیب پر عمل)
مبین الاصول	مفتاح لسان القرآن (۱۰۱)
تیسیر المستطی	مفتاح لسان القرآن (۲۰)